



Ref .

الرقم: ٨٨

التاريخ: ١٢ / ١١ / ٢٠١٦

الى / الامانة العامة لمجلس الوزراء – مكتب الامين العام
م/ تقرير ايفاد

تحية طيبة ...

اشارة الى كتابكم المرقم م.ر.و/١٢٦٤٥/٦٥ في ١٣/١٠/٢٠١٦، تمت اجتماعات الدورة الحادية والثمانين لمجلس ادارة لجنة التعويضات الذي عقد في جنيف، وعقدنا على هامش الدورة اعلاه عدة اجتماعات، ندرجها ادناه، بحضور ممثل العراق الدائم لدى مكاتب الأمم المتحدة في جنيف د. مؤيد صالح ومستشاري وزير الخارجية د. محمد الحاج حمود والاستاذ قيس العامري والسيد يحيى العبيدي المسؤول عن ملف التعويضات في البعثة وفي ادناه اهم ما ورد فيها:

١. تم يوم ٢٠١٦/١٠/٣٠ عقد اجتماع مع ممثل الكويت الدائم لدى مكاتب الامم المتحدة في جنيف، وتناول الاجتماع التهيئة لإصدار قرار من قبل مجلس ادارة لجنة التعويضات في الامم المتحدة بتأجيل استقطاع نسبة ٥% من ايرادات تصدير النفط والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي من العراق وكذلك الدفعات العينية الممنوحة الى شركات النفط الدولية العاملة في العراق عن سنة ٢٠١٧ وذلك في ظل الظروف الحالية التي يمر بها العراق، وان دولة الكويت كانت قد استجابت الى طلب العراق في ضوء طلب السيد رئيس مجلس الوزراء في حينه. وقد طرح السفير الكويتي ابلاغ مجلس الادارة بتأييد الكويت لهذا الطلب عند مباشرة المجلس لاعماله وفي الاجتماعات التحضيرية التي تسبق هذه الاجتماعات. وبين انه استلم تقريراً من وزارة الخارجية الكويتية عن زيارتنا لدولة الكويت والخاصة بصندوق اعادة الاعمار والانطباعات الايجابية عن الآفاق التي تركتها تلك الزيارة. ثم طرح موضوع مستقبل لجنة التعويضات في ظل التأجيل المستمر للاستقطاعات، وبين ان هناك آراء تطرح من خلال الامانة العامة للجنة المذكورة منها احتمال التوجه الى نقلها الى مقر الامم المتحدة في نيويورك، وطلب بيان وجهة نظر الجانب العراقي، اوضحنا ان مهام اللجنة مقارنة على الانتهاء والمتبقي هو مبلغ (٤,٦) مليار دولار لشركة نفط حكومية واحدة وبالتالي فأن وجود تنسيق ثنائي عراقي – كويتي يكون بديلاً عن هذه اللجنة والكلف المالية التي يتكبدها العراق لإدامة عمل الامانة العامة في جنيف (كانت مصاريفها لعام ٢٠١٥ قد بلغت ١,٦ مليون دولار) كما اثار د. محمد الحاج حمود موضوع الارشيف الخاص باللجنة ووجوب تسليمه الى العراق مع تعهد العراق بالحفاظ على سرية استخدامه فقط لأغراض اعمال اللجنة وما يردّها من مطالبات وقد انتهى الاجتماع بوعده بدعم طلب العراق.

٢. عقد يوم ٢٠١٦/١١/١ اجتماع مع الامانة العامة للجنة التعويضات في الامم المتحدة جرى خلاله مناقشة مستجدات الوضع الحالي في العراق وطلب تأجيل ايداع نسبة ٥% من ايرادات تصدير النفط والغاز والدفعات العينية في صندوق التعويضات لمدة سنة اضافية نتيجة الوضع الامني في العراق وحربه ضد الارهاب والحاجة الى الانفاق العسكري،

(١ - ٤)



بالإضافة الى الوضع الاقتصادي الناتج عن تدني اسعار النفط وان العجز المخطط في موازنة عام ٢٠١٧ هو قرابة ١٧ مليار دولار، حيث تم احتساب سعر النفط المصدر بمبلغ ٤١ دولار للبرميل الواحد وتصدير نفط يقدر بـ ٣,٨ مليون برميل/ يومياً بضمنها ٢٠٠ ألف برميل من نفط اقليم كردستان، على امل ان يتحسن الوضع الاقتصادي في العراق بعد التخلص من داعش وعودة الامن الى البلد، وبينت الامانة العامة للجنة ان مجلس ادارة لجنة التعويضات قد تسلم طلباً من رئيس وزراء العراق ووزير مالىته لتأجيل ايداع النسبة المذكورة، الا انهم لم يتسلموا رداً رسمياً من الكويت، حيث اوضحنا ان دولة الكويت قد اكدت موافقتها على التأجيل خلال الاجتماع الذي عقدناه مع ممثل الكويت الدائم يوم ٢٠١٦/١٠/٣٠. وبينت الامانة العامة ان مجلس الادارة لا يريد ان يمدد عمل لجنة التعويضات الى اجل غير مسمى وطلب منها ان تقدم خيارات بديلة عن استمرار عملها ومن تلك الخيارات هو نقل الملف الى مجلس الامن الدولي في مقر الامم المتحدة في نيويورك واوضحنا انه في حال الاختيار بين نقل الملف الى نيويورك وتكليف شخص ما في مجلس الامن بمهام المتابعة او ابقائها على الوضع الحالي فاننا نفضل الابقاء على الوضع الحالي، واجابة على تساؤل لجنة الخبراء عن المبلغ الذي تم انفاقه كمصاريف للأمانة العامة وضح محاسب لجنة التعويضات ان موازنة اللجنة لعام ٢٠١٦ كانت ١,٥ مليون دولار ويتوقع ان لا يتم انفاقه بالكامل وان موازنة ٢٠١٧ هي بنفس المبلغ الا انه يتوقع انفاق اقل من العام الماضي بعد تقليص عدد موظفي الامانة العامة، وتم الاتفاق بين الوفد العراقي والامانة العامة للجنة التعويضات على الاجتماع يوم ٢٠١٦/١١/٣ وهو اليوم التالي لدورة مجلس الادارة لمناقشة تلك الخيارات.

وجرى كذلك مناقشة تقرير مجلس مراجعي الحسابات في الأمم المتحدة عن البيانات المالية للجنة التعويضات للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٥/١٢/٣١ وهو التقرير الأول الصادر بعد تطبيق النظام المحاسبي الجديد للأمم المتحدة، حيث كان لدى لجنة الخبراء بعض الملاحظات التي طلبت توضيحاً وشارت كذلك الى بعض السلبيات في تطبيق النظام الجديد الذي حمل لجنة التعويضات نفقات اضافية، وطلبت لجنة الخبراء معالجة تلك السلبيات التي ايدتها الامانة العامة للجنة التعويضات وذكرت انها قد لفتت انتباه مراجعي الحسابات الى ذلك، وبين رئيس لجنة الخبراء ان تدقيق الحساب البديل CBI2 لصندوق تنمية العراق لعام ٢٠١٥ قد انجز من قبل شركة ارنست ويونغ وسوف ينشر التقرير على الموقع الالكتروني للجنة، ووضح انه قد تم التعاقد مع شركة KPMG لتدقيق الحساب البديل CBI2 لعام ٢٠١٦.

٣. عقدت الجلسة العامة الافتتاحية لمجلس ادارة لجنة التعويضات في ٢٠١٦/١١/٢ وقد حضرها، بالإضافة الى اعضاء مجلس الادارة وممثلوا الدول دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي، وفدي العراق والكويت وقد اشاد المتحدثون باحترام العراق لالتزاماته الدولية وحربه ضد الارهاب واهمية دعم المجتمع الدولي لجهود العراق. وقد القى كل من ممثل العراق الدائم ورئيس لجنة الخبراء كلمة (نسخها طياً) اشاداً بها بموقف دولة الكويت الشقيقة تجاه طلب العراق وموافقتها على تأجيل دفعات التعويضات وتفهمها لظروف



العراق الحالية، وطلبا في كلمتيهما دعم طلب العراق في استلام ارشيف لجنة التعويضات بما في ذلك المطالبات المرفوضة من قبل لجنة التعويضات وذلك لأهميته في حسم عدد من المطالبات والدعاوى التي قدمت الى المحاكم العراقية لتجنب ازدواجية التعويض. وقد ايد وفد الكويت في كلمته طلب العراق وعبر عن تفهمه لظروف العراق في كلف العمليات العسكرية والوضع الاقتصادي وما ترتب عن مواجهة الارهاب خلال العامين الماضيين. بعد الانتهاء من اجتماع مجلس الادارة جرى الطلب من الوفد الكويتي الاجتماع مباشرة وبينا ان وجهة نظر العراق هي في انتهاء هذه اللجنة من خلال اتفاق ثنائي بين العراق والكويت تحدد فيه الآليات الفنية التي تضمن للكويت السداد المستقبلي للمبلغ المتبقي دون الحاجة الى مزيد من الكلف لاستمرار هذه اللجنة وامانتها العامة، كما بينا ان ذلك سيوجه رسالة ايجابية للعالم على قدرة البلدين على التفاهم والتوجه المستقبلي البناء لهما وللمنطقة سيما وان لجنة الخبراء الماليين لا زالت تعتمد ذات الآلية المعتمدة في حينه من قبل الامم المتحدة بتدقيق الايرادات النفطية من قبل شركة تدقيق دولية وان تقارير هذه الشركات تنشر مباشرة على موقع اللجنة الالكتروني، وبالتالي فإن حسابات النفط والغاز معلنة سنويا ويمكن التحاسب على اساسها دون المرور بالامم المتحدة او لجنة التعويضات، ووعده الجانب الكويتي بتأييد ذلك موضحا ان وفده ليس صاحب القرار بالامر وسيرجع الى الجهات ذات الشأن ويبلغ الجانب العراقي بنتائج ذلك وانه في حال عدم حصول الموافقة على الاقتراح فإنه سوف يؤيد بقائها في جنيف وليس نقلها الى نيويورك. وقد صدر قرار مجلس الادارة (المرفق طيا) مساء نفس اليوم وتم ابلاغه الى بعثة العراق الدائمة بالرسالة (المرفقة طيا) وقد وافق المجلس في قراره على تأجيل الاستقطاع لغاية ٢٠١٨/١/١، مشجعا العراق والكويت على التشاور بينهما بشأن المتبقي من التعويضات وان تقوم الامانة العامة للجنة التعويضات بمتابعة المشاورات، وقد بينت الرسالة الموجهة من الامانة العامة، بشأن قرار مجلس الادارة، الى بعثة العراق ان مجلس الادارة اعاد تأكيد موقفه بشأن تسليم الارشيف الى العراق.

٤. عقد يوم الخميس الموافق ٢٠١٦/١١/٣ اجتماعا آخر مع الامانة العامة للجنة التعويضات لمناقشة قرارات مجلس ادارة لجنة التعويضات المتعلقة بمستقبل الامانة العامة للجنة التعويضات، حيث كان المجلس قد طلب من الامانة العامة تقديم مقترحاتهم عن ذلك قبل الاجتماع القادم لمجلس الادارة، وكانت خياراتهم تقع بين ابقاء الحال على ما هو عليه وابقاء الامانة العامة بالاشخاص الثلاث الحاليين الموجودين، او الغاء الامانة العامة ونقل مسؤولياتها الى مجلس الامن الدولي في نيويورك وتحديد شخص لمتابعة الملف، وطلبت الامانة العامة ان يقدم الجانب العراقي مقترحاته ايضا بهذا الشأن بالسرعة الممكنة وتم تحديد ٢٨ شباط ٢٠١٧ موعدا لتقديم المقترحات المذكورة لمناقشتها مع المجلس قبل موعد اجتماعه القادم الذي تم تحديد موعده بشكل أولي في شهر نيسان.

للتفضل بالاطلاع ونرى عرضه على اجتماع مجلس الوزراء ونقترح بشأن ما تقدم ما يلي:



- أ. استمرار وزارة الخارجية بالتواصل مع الجهات المختصة في الأمم المتحدة سواء في نيويورك أو جنيف لعقد اتفاقية تنظم حصول العراق على كامل أرشيف اللجنة وقبل انتهاء اللجنة من أعمالها.
- ب. تدارس مستقبل لجنة التعويضات في ضوء الخيارات المقدمة ونرى الذهاب إلى الغائها بالتفاهم مع الجانب الكويتي، وإذا تعذر ذلك فيتم كمرحلة أولى إلغاء الأمانة العامة للجنة وإبقاء مجلس إدارتها وذلك بعد استلام العراق لكامل الأرشيف وتتخذ الحكومة العراقية من خلال وزارة الخارجية لتنفيذ المقترح الذي تتبناه بالتنسيق مع الجانب الكويتي وإعلام لجنة الخبراء بذلك لتهيئة الآليات اللازمة للتنفيذ.
- ت. طرح د. محمد الحاج حمود، خلال الاجتماع، موضوع استعداد الجانب الكويتي بتقديم مبلغ ١٠ مليون دولار من تخصيصات تعويضات البيئة، ونرى أن تقوم وزارة الخارجية بتبني الموضوع واقتراح آليات استخدام هذا المبلغ.

مع التقدير

المرفقات

- كلمتي وفد العراق
- كلمة وفد الكويت
- كلمة وفد مصر
- قرار مجلس الإدارة
- كتاب إرسال القرار الصادر عن الأمانة العامة للجنة التعويضات

د. عبد الباسط تركي سعيد
رئيس اللجنة
٢٠١٦/١١/٢٢

نسخة منه إلى/

- مجلس الوزراء - مكتب رئيس الوزراء/ لأطلاع سيادته بشأن ما ذكر أعلاه ... مع التقدير
- وزارة الخارجية - مكتب الوزير/ للتفضل بالاطلاع شاكرين الجهود التي بذلت من قبل السيد ممثل العراق الدائم لدى مكاتب الأمم المتحدة في جنيف وموظفي البعثة لتفرغهم لحضور الاجتماعات كافة ومتابعة تفاصيل الإجراءات المرافقة لذلك ... مع التقدير
- وزارة المالية - مكتب الوزير/ للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير
- وزارة الخارجية - الدائرة القانونية/ للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير
- وزارة الخارجية - بعثة العراق الدائمة لدى مكاتب الأمم المتحدة في جنيف/ للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير
- لجنة الخبراء الماليين - أعضاء اللجنة/ للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير

MISSION PERMANENTE
DE LA RÉPUBLIQUE D'IRAK
AUPRÈS DE L'OFFICE DES NATIONS UNIES
A GENEVE

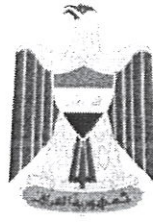
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الممثلة الدائمة لجمهورية العراق
لدى مكتب الأمم المتحدة
جنيف

THE PERMANENT MISSION
OF THE REPUBLIC OF IRAQ
TO THE UNITED NATIONS OFFICES
GENEVA



كلمة وفد جمهورية العراق
إلى إجتماعات الدورة (81) لمجلس إدارة
لجنة الأمم المتحدة للتعويضات
جنيف 2 تشرين الثاني 2016

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الممثلة الدائمة لجمهورية العراق
لدى مكتب الأمم المتحدة
جنيف
MISSION PERMANENTE
DE LA RÉPUBLIQUE D'IRAK
AUPRÈS DE L'OFFICE DES NATIONS UNIES
A GENEVE



THE PERMANENT MISSION
OF THE REPUBLIC OF IRAQ
TO THE UNITED NATIONS OFFICES
GENEVA

السيدة رئيس مجلس الإدارة المحترمة،

السادة أعضاء مجلس الإدارة المحترمون،

السادة الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

إنه لمن دواعي سرورنا المشاركة في الدورة الحادية والثمانين لمجلس إدارة لجنة الأمم المتحدة للتعويضات وذلك إدامةً للتواصل الفعال والمثمر بين العراق ومجلسكم الموقر،

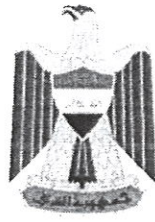
السيدة الرئيس...

ليس خافياً ما يمر به العراق من ظروفٍ إستثنائية يعلمها الجميع في ظل حربه على التنظيمات الإرهابية لاستعادة المدن العراقية التي سيطرت عليها سابقاً، وإن بلدي في هذا السبيل يحقق انتصارات متوالية بجهود قواتنا الامنية بكافة تشكيلاتها في تحرير العديد من المناطق العراقية اضافة الى الضربات الموجعة والمتلاحقة التي يتلقاها تنظيم داعش الارهابي على يد ابطال القوات العراقية خصوصا في منعرج الحسم ضد هذا التنظيم الارهابي في معركة الموصل والبطولات والتضحيات التي يقدمها ابناء العراق في الحرب التي يخوضونها نيابة عن العالم ضد الارهاب الذي خلف حيث ما حل مأس ومجازر وويلات ونزوح جماعي وتشرد.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الممثلة الدائمة لجمهورية العراق
لدى مكتب الأمم المتحدة
جنيف

MISSION PERMANENTE
DE LA RÉPUBLIQUE D'IRAK
AUPRÈS DE L'OFFICE DES NATIONS UNIES
A GENEVE

THE PERMANENT MISSION
OF THE REPUBLIC OF IRAQ
TO THE UNITED NATIONS OFFICES
GENEVA



ان وجود هذا التهديد الامني المتمثل بتنظيم داعش الارهابي والكلف المادية والانفاق الكبير على العمليات العسكرية في محاربة هذا التنظيم الارهابي، وهو الاكبر في العالم، وكلفة التعامل مع الازمة الانسانية التي تسبب بها داعش من انفاق مبالغ كبيرة على مخيمات النازحين وتوفير المواد الغذائية والطبية وغير ذلك من خدمات انسانية، فضلاً عن تكاليف إعادة إعمار المناطق المحررة والتي تجاوزت تقديرات المختصين بعشرات مليارات الدولارات الأمريكية، وفي ظل هذا الارتفاع في تكاليف الحرب نشهد بالمقابل تهاوٍ وتدني في مستوى اسعار النفط عالمياً مما ولد تداعيات كبيرة على الموازنة العامة للعراق نتيجة اعتمادها ، بشكل رئيس، على عائدات تصدير النفط مما تسبب في ازمة خانقة تزامنت مع الحرب ضد الارهاب.

لذلك، وبناءً على ماتقدم من ظروفٍ إستثنائيةٍ، وبالإشارة إلى قرار مجلس الإدارة المرقم 273(2015)، يود وفد بلادي أن يطلب من مجلسكم الموقر الموافقة على تمديد تعليق إستقطاع نسبة 5% لصالح صندوق التعويضات من قيمة صادرات العراق من النفط الخام والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي وماتوصف "بالمدفوعات العينية" من النفط الخام حتى سنة 2018، وقد وجه السيد رئيس مجلس الوزراء د.حيدر العبادي رسالةً بهذا الشأن إلى صاحب السمو الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح امير دولة الكويت الشقيقة بتاريخ 16 حزيران 2016 والتي أرسلت الممثلة الدائمة لجمهورية العراق لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف نسخةً منها إلى مجلسكم الموقر في وقتٍ سابق، للطلب من دولة الكويت الشقيقة دعم مطلبنا آنف الذكر، ونغتم هذه المناسبة للتعبير من جديد عن فائق شكرنا وتقديرنا لحكومة دولة الكويت الشقيقة لمساندتها العراق وتفهمها لما يمر به من ظروفٍ استثنائية.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الممثلة الدائمة لجمهورية العراق
لدى مكتب الأمم المتحدة

MISSION PERMANENTE
DE LA RÉPUBLIQUE D'IRAK
AUPRÈS DE L'OFFICE DES NATIONS UNIES
A GENEVE



THE PERMANENT MISSION
OF THE REPUBLIC OF IRAQ
TO THE UNITED NATIONS OFFICES
GENEVA

السيدة الرئيس،،،

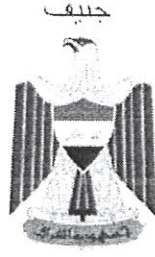
السادة أعضاء مجلس الإدارة،،،،

فيما يتعلق بموضوع ارشيف لجنة الأمم المتحدة للتعويضات فإن العراق يجدد مطلبه بالحصول على نسخة من كامل الأرشفة المذكور وبالأخص ما تعلق بالمطالبات الفردية وفقاً لمبدأ الشفافية، وليتسنى للعراق ضمان عدم تكرار طلبات التعويض التي تقدم من قبل الأشخاص والمؤسسات، مع التأكيد من جديد بأن لبلدي حق ثابت ووفقاً لقواعد إجراءات المطالبات بالإطلاع على كافة وثائق لجنة التعويضات سيما وأنه المعني الرئيسي بكل تفاصيل عملها والمتحمل لكل أعبائها، لذلك فإن الإستجابة لمطلبنا أعلاه سيمثل إستجابة من قبل الأمم المتحدة، متمثلةً بلجنة الأمم المتحدة للتعويضات، لالتزاماتها الدولية وبما يخدم الدول الأعضاء فيها ويعزز اليات التعاون الدولي وغاياته تحقيقاً لمقاصد الأمم المتحدة واهدافها.

وفي هذا المجال لانرى ضيقاً من إعادة التذكير بحججنا القانونية التي نقدمها لكم لتلبية طلبنا أعلاه والذي طال عليه الأمد، فإن القواعد المؤقتة لإجراءات المطالبات والصادرة بموجب مقرر مجلس الإدارة (S/AC.26/1992/10) لاتحمل إلزاماً بشأن سرية المطالبات، وبالتالي المضي بالمقترح العراقي قدماً، وهذا ما يتضح جلياً من خلال ما أستهلته به الفقرة (1) من المادة (30) من القواعد المؤقتة لإجراءات المطالبات بالنص على (مالم ينص في هذه الإجراءات أو يقرر مجلس الإدارة خلاف ذلك، تتمتع جميع السجلات التي تتلقاها اللجنة أو تضعها بالسرية،...الخ).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الممثلة الدائمة لجمهورية العراق
لدى مكتب الأمم المتحدة

MISSION PERMANENTE
DE LA RÉPUBLIQUE D'IRAK
AUPRÈS DE L'OFFICE DES NATIONS UNIES
A GENEVE



THE PERMANENT MISSION
OF THE REPUBLIC OF IRAQ
TO THE UNITED NATIONS OFFICES
GENEVA

كذلك فإن إستناد مجلس الإدارة إلى الفقرة (5) من المادة (40) من قواعد إجراءات المطالبات، والتي نصت على (تعلن قرارات مجلس الإدارة، على أن يحذف الأمين التنفيذي من تقارير أفرقة المفوضين البيانات الشخصية لأحاد المطالبين وسائر المعلومات التي تقضي الأفرقة بسريتها أو احتجازها) وذلك مردود أيضاً استناداً لأحكام المادة (43) من الإجراءات آنفاً والتي جاءت تحت عنوان "أحكام إجرائية إضافية" والتي مثلت الأحكام الختامية لتلك القواعد، حيث جاء في نهاية تلك المادة (لمجلس الإدارة أن يعتمد إجراءات أخرى أو أن ينقح هذه القواعد إذا إقتضت الظروف ذلك)، وبالتالي فإن العراق لم يحرك طلبه إلا بعد تأكده تماماً من إمكانية تحقيقه قانوناً وفقاً للإجراءات المشار إليها آنفاً.

ونؤكد من جديد أن مقترحنا السابق بإبرام مذكرة تفاهم بين جمهورية العراق ولجنة الأمم المتحدة للتعويضات مازال قائماً وهو كفيل بمعالجة كافة "هواجس" لجنة التعويضات حول مسألة السرية من خلال ما يمكن أن يتفق الطرفان على إدراجه في تلك المذكرة المقترحة من تعهدات قانونية وسياسية والحفاظ على سرية الوثائق والتعامل معها كجزء من الأرشيف الوطني العراقي، ذلك فضلاً عن ترحيب العراق بالإجتماع الذي عقد بين الخبراء القانونيين المعنيين من العراق وممثلي مجلس إدارة لجنة التعويضات للعمل على إيجاد آلية لحسم هذا الموضوع بذات الإتجاه وهو ماتحقق بالفعل يوم أمس.

بناء على كل ماتقدم ونتيجةً لذلك فإننا لانلاحظ وجود اي سبب مقنع يستدعي التأخير في حسم هذا الموضوع بصيغته القانونية المناسبة، فإن نماذج الدعاوى قد قدمت منذ مدة تزيد على السنة وبمجموع يزيد على (140) نموذجاً، أما موضوع السرية فآلياته القانونية قد أسلفتها لكم من حيث التعامل معها في ظل القواعد المؤقتة لإجراءات المطالبات وإبرام مذكرة تفاهم تنظم حصول العراق على أرشيف لجنة التعويضات. وعليه فإن وفد بلادي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الممثلة الدائمة لجمهورية العراق
لدى مكتب الأمم المتحدة

MISSION PERMANENTE
DE LA RÉPUBLIQUE D'IRAK
AUPRÈS DE L'OFFICE DES NATIONS UNIES
A GENEVE



THE PERMANENT MISSION
OF THE REPUBLIC OF IRAQ
TO THE UNITED NATIONS OFFICES
GENEVA

يتطلع إلى خطوة ملموسة من مجلسكم الموقر في هذا المجال بعد أن تم إيجاد حل لكل عقبة أثّرت بهذا الخصوص، وسيستمر العراق بالمطالبة بهذا الحق المشروع.

وفيما يخص برنامج متابعة المطالبات البيئية، فإن العراق مازال يتابع هذا الموضوع عن كثب من قبل فريق من الفنيين والماليين المتخصصين من وزارات الدولة المعنية وعدة جهات أخرى، سعياً منه للتأكد من تحقيق الأهداف المرجوة منه، مع تأكيدنا على ضرورة تقديم الدول المعنية لتقاريرها عن التقدم المحرز في هذا المجال في إدارتها لمكونات البرنامج أعلاه.

السيدة الرئيس،،

السادة أعضاء مجلس الإدارة المحترمون،،

ختاماً نتقدم بخالص الشكر والتقدير لمجلسكم الموقر، وأسمحوا لي بإحالة الكلمة إلى الدكتور عبد الباسط تركي سعيد رئيس لجنة الخبراء الماليين (COFE).

السادة رئيس واعضاء مجلس ادارة لجنة التعويضات المحترمين

سعادة ممثل العراق الدائم لدى مكاتب الامم المتحدة في جنيف المحترم

السيد مستشاري وزير خارجية العراق المحترم

الامانة العامة للجنة التعويضات المحترمين

أسعدتم صباحاً

يسرنا تلبية دعوتكم لحضور الدورة الحادية والثمانين لمجلس إدارة لجنة الأمم المتحدة للتعويضات آمليين ان يكن لحضورنا مساهمته الايجابية في توصل مجلسكم الموقر الى قراراته المنتظرة، وبما يضمن حق العراق ودعمكم له بما يستحق.

وفي هذا الشأن أود التأكيد على ما سبق لنا طرحه في كافة اجتماعات الدورات السابقة وما جاء بكلمة سعادة الممثل الدائم لحكومة العراق بشأن استرداد الأرشفة الخاص بالتعويضات سواء تلك المطالبات التي اقرت اللجان المختصة التعويض بشأنها او المطالبات المرفوضة وذلك لأعتمادها من قبل القضاء العراقي في الفصل بأي تكرار لهذه المطالبات، ومستندا الى الحجج القانونية التي اوردها سعادة ممثل العراق في حق العراق باستعادة هذا الأرشفة وفي ضوء التفاهات المشتركة مع اللجان ذات العلاقة بالأمم المتحدة.

كما ونرى في موقف دولة الكويت المسؤول والداعم لرغبة حكومتي في تأجيل استقطاع نسبة الـ ٥% من إيرادات النفط والغاز والدفعات العينية في هذا الظرف الذي يواجهه فيه العراق اشرس هجمة ارهابية شهدتها العالم، لهو موقف يؤكد ادراك الجميع ان مستقبلا آمنا للمنطقة والعالم هو المقدمة التي يصنعها العراق الآن ليس بموارده الاقتصادية وفرص التنمية حسب بل وبدماء ابنائه.

السادة الحضور

أستمرت لجنة الخبراء الماليين بأعتماد ذات الآلية التي كان يعتمدها المجلس الدولي للمشورة والمراقبة (IAMB) في مجال الإشراف على تدقيق موارد الحساب الخلف لصندوق تنمية العراق (DFI) حيث انجزت شركة التدقيق الدولية ارنست ويونغ تدقيقها لعام ٢٠١٥ وسينشر على الموقع الالكتروني للجنة، كما وجرى التعاقد مع شركة KPMG لتدقيق الإيرادات والنفقات لهذا الحساب لعام ٢٠١٦ وقد باشرت التدقيق فعلا لتقديم تقريرها المرحلي.

كنا قد عقدنا يوم أمس اجتماعا جادا مع الأمانة العامة للجنة تناولنا فيه المناقشة التفصيلية لتقرير مجلس مراجعي الحسابات المقدم بشأن الجانب المالي من نشاط اللجنة لعام ٢٠١٥، وقد جرى الاتفاق على تقديم ايضاحات محددة بشأن الملاحظات التي نعتقد بضرورة معالجتها، والتي كان مصدرها الرئيسي هو شمول النظام المالي للجنة التعويضات بنظام الأمم المتحدة الجديد اوموجا من خلال الصندوق المشترك للأمم المتحدة مما حمل اللجنة بنفقات بمبالغ طلبنا إعادة النظر بها في السنوات اللاحقة.

كما ونود التذكير هنا بالحاجة الى مراجعة المجلس الموقر لقراراته السابقة بشأن اطفاء المبالغ المصروفة خطأ او تكرر صرفها.

وفي الختام نتوجه بالشكر الجزيل للأمانة العامة للجنة التعويضات لما تبذله من جهود في إدامة العلاقة وفاعليتها مع لجنة الخبراء الماليين، والتواصل المستمر في كل مستجد بشأن توضيح ما يتطلبه عمل اللجنة الموقرة.

شكرا لإصغائكم والسلام